

Republic of Iraq  
Ministry of Finance



جمهورية العراق  
وزارة المالية

الدائرة العامة للمحاسبة

٢٤٥٢٧

No.: ٢٠١٨/١٢/٣١  
Date: 20

العدد: ٩٠٤  
التاريخ: ٢٠ / ١ / ١١

الى / رئاسه الجمهوريه/ديوان الرئاسه  
الامانه العامه لمجلس النواب  
الامانه العامه لمجلس الوزراء  
مكتب رئيس الوزراء  
الوزارات كافة.....  
الجهات الغير مرتبطه بوزاره.....  
المحكمة الاتحاديه العليا  
مجلس القضاء الاعلى  
محكمة التمييز  
جهاز المخابرات الوطني العراقي  
هيئة النزاهه  
الهيئة العراقيه للسيطره على المصار المشعه  
المفوضيه العليا المستقله للانتخابات  
ديوان الرقابه الماليه الاتحادي  
امانه بغداد/مكتب المفتش العام  
ديوان الوقف السني  
ديوان الوقف الشيعي  
ديوان اوقاف الديانات المسيحيه والايدييه والصابنه المندانيه  
م/فتح الحسابات الختاميه للسنه المنتهيه في ٣١ كانون الاول/٢٠١٨

- لغرب انتهاء السنه الماليه/٢٠١٨ واستناداً لاحكام الفقرتين(٧و٨) من القسم/٩ من قانون الاداره الماليه والدين العام رقم(٩٥) لسنة/٢٠٠٤ ولتنفيذ تقديم الحسابات الختاميه لجمهوريه العراق في الموعد المحدد بموجب الفتره/٦ من القسم/١١ من القانون اعلاه تقرر العمل وفق مايلي:
١. ايقاف كافة التصرفات الماليه التقديه بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١
  ٢. عند غلق حسابات شهر كانون الاول/٢٠١٨ يتم استخراج الرصيد الذي يدور الى حسابات السنه الماليه/٢٠١٩ والذي يمثل الرصيد الدفترتي لحسابي البنك والصندوق وكما في ٢٠١٨/١٢/٣١ وتزويدنا بصوره مستند القيد
  ٣. تبدأ فتره الحسابات الختاميه لسنه/٢٠١٨ اعتباراً من ٢٠١٩/١/٢ لغرض اجراء تسويه المبالغ المقبوضه والمدفوعه فعلاً خلال السنه الماليه/٢٠١٨ والتي تعذر اجراء تسويتها لغايه ٢٠١٨/١٢/٣١
  ٤. تسجيل كافة التسويات القيديه في نفس السجلات الخاصه بالسنه/٢٠١٨ وبصوره مستقله عن حسابات الاشهر السابقه مع ملاحظه اجراء التسويات المطلوبه لمعالجه بنود الحسابات المخالفه لطبيعتها المحاسبيه
  ٥. يتم تنظيم الجداول التحليليه والاجماليه(ميزان المراجعة وجداول المصروفات والارادات النهائيه والسلف والمدينون والامانات والدائنون) وعلى ان تعزز الجداول اعلاه بتوقيع الجبهه المنظمه والجبهه التدقيقيه بما يعزز صحه البيانات الماليه الوارده فيها وتوافق الامر بالصرف
  ٦. تغلق الحسابات الختاميه بصوره نهائيه وتقدم لدائرته المحاسبه في موعد اقصاه يوم ٢٨ شباط/٢٠١٩ وان هذه الوزارة ملزمه بتقديم الحساب الختامي الموحد للسنه/٢٠١٨ بصوره نهائيه الى ديوان الرقابه الماليه الاتحادي في موعد اقصاه ٢٠١٨/٤/١٥ واستناداً الى الفتره(٦) من القسم/١١ من قانون الاداره الماليه والدين العام رقم(٩٥) لسنة/٢٠١٤ وسوف تمتنع دائره المحاسبه عن تمويل وحدات الاتفاق التي لم تقدم حساباتها الختاميه في الموعد انف الذكر.
  ٧. الاسراع بتصفيه الحسابات الوسيطه(السلف والمدينون والامانات والدائنون) وانجاز التسويات القيديه للمبالغ الموقوفه في الحسابات المذكوره مع الالتزام بتطبيق احكام منشورنا المرقم(٢١/٢/١) في ١٩٧٧/٥/٣١ الخاص بالفائده التأخيرييه بنسبه ٧%.

يتبع::

٨. مراقبه عدم التجاوز في الصرف على التخصيصات المرصده للسنة الماليه/٢٠١٨ والالتزام باحكام الفقرة (١) من القسم الرابع من قانون الاداره الماليه والدين العام رقم/٩٥ لسنة/٢٠٠٤ ويتحمل الموظف الحسابي المختص والامر بالصرف مسؤوليه التجاوز في الصرف على التخصيصات
٩. على الدوائر المطبقة للنظام المحاسبي اللامركزي ان ترفق مع ميزان المراجعة لمرحلة الحسابات الختاميه للسنة/٢٠١٨ سجل التوحيد(محاسبه ٨٩) وتدرج فيه البيانات الماليه النهائيه للسنة المذكوره يعزز السجل بجداول تحليليه بالارصده المتراكمه والموقوفه للحسابات الوسيطه(السلف والمدنيون والامانات والدائنون) بحيث تكون تلك الارصده مطابقه لارصدها المثبتة في الحقل رقم(٦) من سجل التوحيد مع الاشارة الى ان يتم اجراء تسويه جميع السلف الموقوفه حيث لايجوز تحميل موازنه سنه ماليه لاحقه بمصاريف سنه ماليه سابقه ويتحمل الموظف الحسابي المختص والامر بالصرف مسؤوليه عدم اجراء تسويه السلف امام الهيئات الرقابيه كافه وفي حاله بقاء مبالغ السلف موقوفه بيان اسباب عدم اجراء تسويتها مع ملاحظه ان يتم توثيق ماورد اعلاه بتواقيع الجهه المنظمه وقسم الرقابه والتدقيق الداخلي والامر بالصرف
١٠. تصفيه السلف المستديمه والتي يجب ان يكون رصيدها(صفرأ) في نهايه السنه الماليه/٢٠١٨ وحسب تعليمات النظام المحاسبي الحكومي وسوف لاتقبل موازين المراجعة للحساب الختامي في حاله وجود رصيد لحساب هذه السلف ومراعاة ماجاء بمنشورنا المرقم(٧٤٧٨) في ٢٠١٢/٥/٦ بشأن ذلك
١١. مراعاة ماورد بمناشيرنا المرقمه(٢٢١٣) في ٢٠١١/٢/١٦ في (٥٤٣٦) في ٢٠١١/٤/١١ و(٢٥٢) في ٢٠١٤/١/٩ بشأن بنود قائمه المركز المالي المخالفه لطبيعتها المحاسبية والعمل وفق ماجاء فيها
١٢. تؤكد ماجاء بمنشورنا المرقم(٢٣٢٧٠) في ٢٠١٢/١٢/١٩ المتضمن ان تكون البيانات الماليه المثبتة في موازين المراجعة الختاميه للسنة/٢٠١٨ مطابقه للبيانات الماليه المثبتة في موازين المراجعة الختاميه للسنة اعلاه المقدمه الى هيئات ديوان الرقابه الماليه الاتحادي وفي حاله وجود اي تعديل على تلك البيانات يتم مفاتحتنا بشأن ذلك ويتحمل رئيس الدائره مسؤوليه عدم تطابق البيانات الماليه
١٣. في حاله عدم وجود حركه في مرحله الحسابات الختاميه للسنة المذكوره اعلاه تزويد هذه الدائره بما يويد ذلك بكتاب رسمي مع التقدير..

ماهر حماد جوهان  
وكيل الوزارة / وكالة  
٢٠١٨/١٠/